

التنظيم القانوني للبرامج الرياضية الترويحية في الجزائر

The legal regulation of recreational sports programs in Algeria

بن نعة محمد

جامعة احمد بن يحيى الونشريسي تيسمسيلت
mbennadja838@gmail.com

خنفار عبد القادر*

جامعة احمد بن يحيى الونشريسي تيسمسيلت
khanfar.abdelkader@cuniv-tissemsilt.dz

تاريخ إرسال المقال: 2023 /02 /12 تاريخ قبول المقال: 2023 /03 /01 تاريخ نشر المقال: 2023 /03 /19

الملخص:

إن الهدف الأساسي لسن القوانين هو تنظيم المجتمعات وتحقيق المصالح العامة وحماية حقوق الأفراد وحررياتهم وحتى لا تعم الفوضى وتضيع مصالح الأفراد، وباعتبار أن الرياضة حاجة من حاجات المجتمع وإحدى الأنشطة الإنسانية فكان لابد أن تنظم الرياضة عن طريق مختلف التشريعات. الشيء الذي دفع العديد من الدول الى البحث عن إطار قانوني ينظمها، والجزائر كباقي الدول سعت إلى تنظيم هذا المجال من خلال اصدار ترسانة من القوانين منذ الاستقلال الى غاية يومنا هذا، وتهدف دراستنا الى تسليط الضوء على مجموعة القوانين التي تنظم ممارسة الأنشطة والبرامج الرياضية الترويحية في التشريع الجزائري وكذا أهمية هذه البرامج في تنمية المجتمعات وتطورها. **الكلمات المفتاحية:** التنظيم القانوني، البرامج الرياضية، البرامج الترويحية، التشريع الرياضي.

Abstract:

The main objective of law-making is to regulate societies, achieve public interests and protect individuals' rights and freedoms, so that there will be no chaos and people's interests won't be lost. As sport is a need of society and a humanitarian activity, sport must be organized through various legislation.

التنظيم القانوني للبرامج الرياضية الترويحية في الجزائر

This has led many countries to seek a legal framework regulated by them. Algeria, like other nations, has endeavoured to regulate this area through the promulgation of an arsenal of laws from independence to the present day. Our study aims to highlight a set of laws governing the conduct of recreational sports activities and programmes in Algerian legislation and the importance of these programmes in the growth and development of societies.

Keywords: Legal regulation, programmes recreational, sports programmes, legislation of sports.

مقدمة:

منذ خلق الإنسان والحركة جزء لا يتجزأ من كيانه، مرتبطة بثقافته، ونقطة الفصل بين وجوده وإنتشاره، فمرة حركته من أجل العيش ومرة أخرى من أجل الترويح عن النفس والتسلية وأخرى من أجل التميز وتحقيق الذات والأفضلية فالغايات مختلفة والوسيلة واحدة ما دامت الحاجة إلى القانون ضرورية ولازمة لكل تجمع بشري حتى لا تعم الفوضى وتضيع مصالح الأفراد، ومادام الهدف كذلك من سن القوانين هو تنظيم المجتمع وتحقيق المصالح العامة وحماية حقوق الأفراد وحياتهم، وباعتبار أن الرياضة حاجة من حاجات المجتمع فهي بذلك تعد إحدى الأنشطة الإنسانية، إذ لا يكاد يخلو مجتمع من نوع من أنواع الرياضة، فكان لابد أن تنظم الرياضة عن طريق مختلف التشريعات.

واتضح بعد ذلك وجود علاقة وثيقة بين القانون والرياضة، حيث يعد القانون هو المنظم للحركة الرياضية والمجتمع الرياضي، ويوضح العلاقة بين الأفراد والمؤسسات والمجتمع بصفة عامة ويوجد نوعان لهذا الارتباط بين القانون والرياضة ويتعلق الأمر بالتشريع الخاص بالألعاب الرياضية والتشريع المنظم للحركة الرياضية.

وتشهد الحركة الرياضية تزايدا في الاهتمام بعلاقة الرياضة بالتشريع الرياضي، حيث أصبح القانون بكل المجالات سواء المجالات الاقتصادية أو السياسية أو الرياضية، ويرى البعض أن القوانين والتشريعات غير مناسبة للمجال الرياضي، وأنها بعيدة عن الممارسة الرياضية إلا في إطار القوانين التنظيمية للألعاب، ولكن أصبح هذا الموضوع مهم وحيوي بالنسبة للإدارة الرياضية وممارسي العمل الرياضي.

ويعد تطور الرياضة أمرا ملحوظا في جل المجتمعات، فقد أصبحت مع التطورات الحديثة ظاهرة اجتماعية، حضارية وسياسية كانت ولا تزال أبرز دعائم التنمية الشاملة، لهذا فهي قد حظيت باهتمام تشريعي بارز.

والجزائر شأنها شأن الدول الأخرى أولت للمجال الرياضي عناية وتنظيما محكمين من خلال المراحل التي قطعها الميدان الرياضي والذي أفضى إلى بروز قوانين منظمة له، كما أنها عند تنظيمها لهذا النشاط

التنظيم القانوني للبرامج الرياضية الترويحية في الجزائر

اعتمدت عدة آليات لفرض الانضباط والسيطرة على الانفعالات، لأنه غالبا ما يتحول الأمر أثناء المنافسات الرياضية من متابعة للأحداث الرياضية إلى سلوكيات غير سوية متنافية مع أهداف الرياضة والنصوص القانونية المنظمة للنشاط الرياضي.

وانطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية

كيف عالج المشرع الجزائري البرامج الرياضية الترويحية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم اعتماد الخطة التالية

المبحث الأول: البرامج الرياضية الترويحية

المبحث الثاني: القواعد القانونية للبرامج الرياضية الترويحية

المبحث الأول: البرامج الرياضية الترويحية

تعد البرامج الرياضية الترويحية من بين الوسائل التي تسعى للترويح النفسي للفرد وأثرها الإيجابي في الحياة الاجتماعية فهي تكسبه خبرات على التمتع بالحياة وتحقيق الصحة النفسية والجسدية ويتعدى أثرها إلى الاستمتاع بوقت الفراغ وتنمية الثقة بالنفس، وكذا التفاؤل بمستقبل زاهر وتكسبه الفرح والسرور والشعور بالرضا ليغدو فردا صالحا في المجتمع وللوقوف على ذلك عالجنا هذا المبحث من خلال المطالبين التاليين:

المطلب الأول: تعريف البرامج الرياضية الترويحية وأهدافها

أولاً: تعريف البرنامج الرياضي الترويحي

هو مجموعة الأنشطة الترويحية المنظمة تحت إشراف رائد ترويح من أجل تحقيق هدف التربية الترويحية، ألا وهو تغيير سلوك الأعضاء أثناء وقت الفراغ إلى سلوك أفضل، وذلك عن طريق تنمية معلومات ومهارات وتكوين اتجاهات إيجابية نحو شغل وقت الفراغ¹.

كما يعرف أنه ذلك الكم من الأنشطة الرياضية الترويحية التي يختارها الأفراد الممارسين والرواد المشرفين والإداريين معا لممارستها بطريقة منظمة وغير منظمة في مكان معين وفي وقت معين يناسب الممارسين وقت فراغهم بغرض تحقيق هدف الترويح والتربية الترويحية².

ثانيا: أهداف البرامج الرياضية الترويحية:

1. اشتراك أكبر عدد من الأفراد في أوجه النشاط حتى لا تقتصر الفائدة على عدد قليل.
2. تحقيق مبدأ التآخي والتعارف والتعاون بين المشاركين.
3. قضاء وقت جماعي ممتع ومفيد بعيدا عن جو الروتين.
4. ممارسة الهوايات المحببة الى النفس بطريقة منظمة.
5. التدريب على تحمل المسؤولية والإعتماد على النفس وخدمة المجتمع تحت إشراف نخبة من المتخصصين و المتميزين
6. إيصال المعلومات الهامة والمفيدة بشكل ترفيهي ومسلّي.
7. إتاحة الفرصة لكل فرد ليروح عن نفسه للتنفيس عن الرغبة المكبوتة.
8. إتاحة الفرصة لاكتساب القدرات الكامنة والاستعدادات والمهارات الخاصة عند الافراد للعمل على تنميتها وتشجيعها.
9. تنمية الهوايات المرجوة لدى الأفراد وخلق هوايات جديدة وتوسيع الأفاق الفكرية والعلمية
10. إتاحة الفرصة لتدريب الافراد على ممارسة فن الحياة فنساعده على اكتساب المرونة اللازمة للتكيف في الحياة الاجتماعية.
11. تكوين علاقات اجتماعية طيبة والتركيز على الاعتماد على النفس.
12. تدعيم أسس الولاء وعواطف الزمالة والنفس الشريفة .
13. تكوين المثل العليا وغير ذلك .³

المطلب الثاني: أغراض البرامج الرياضية الترويحية وأهميتها

أولا: أغراض البرنامج الترويحي:

إن الغرض الرئيسي من تخطيط البرنامج الترويحي هو مساعدة الأعضاء، المشتركين لأن يحصلوا على أقصى درجة من السعادة والرضا الشخصي والمرح وأن يستفيدوا من أوقات فراغهم، وهناك طرق مختلفة ومتعددة لتحقيق ذلك. وهناك أغراض أولية توضع في المرتبة الأولى وأخرى ثانوية توضع في المرتبة الثانية.

التنظيم القانوني للبرامج الرياضية الترويحية في الجزائر

فالأغراض الأولية تتمثل في سعادة العضو المشترك الممارس للنشاط. والأغراض الثانوية هي الفوائد التي تعود على المجتمع وقد تكون منها نشر الوعي الترويحي ومحاولة تفهم مدى أهمية النشاط الترويحي للأفراد والمجتمعات⁴

أهمية النشاط الرياضي الترويحي :

يعد الترويح مظهر من مظاهر النشاط الإنساني و له دور هام في تحقيق التوازن بين العمل والراحة من عنائه، و له إسهامات في تحقيق السعادة للإنسان، و تشير الجمعية الأمريكية للصحة إلى أهمية التربية البدنية و الترويحية في حياة الإنسان و قد قامت بحصرها في بعض النقاط منها :

- تحقيق الحاجات الإنسانية للتعبير الخلاق عن الذات .
- تطوير الصحة البدنية و الصحة الإنفعالية و العقلية للفرد .
- التحرر من الضغوط و التوتر العصبي المصاحب للحياة العصرية .
- توفير حياة شخصية و عائلية زاخرة بالسعادة و الإستقرار .
- تنمية و تدعيم القيم الديمقراطية.(5)

المبحث الثاني: القواعد القانونية للبرامج الرياضية الترويحية

سعيًا من المشرع الجزائري للنهوض بالبرامج الرياضية الترويحية وتنميتها وكذا تنفيذها ميدانيا ساهم المشرع بجملة من القوانين في هذا الإطار رغم شحها إلا أنها ساهمت ولازالت كذلك من أجل إعداد قوانين تتعلق بالبرامج الترويحية الرياضية تطلعا منه للإسهام أكثر في تطور المجتمع وسنعالج هذا التطور التشريعي للبرامج الرياضية الترويحية في مرحلتين نراهما أكثر بروزا وذلك في المطلبين التاليين:

المطلب الأول: مرحلة ما بعد الاستقلال إلى غاية 2003

أولا : من 1962 إلى 1975.

لقد كان الشعب في هذه الفترة ينتظر تشريعات وأحكام جديدة، إلى أن صدر القانون رقم 62-157 المؤرخ في 1962/12/31 والذي مدد العمل بالتشريعات الفرنسية ماعدا ما يتعارض منها مع السيادة

التنظيم القانوني للبرامج الرياضية الترويحية في الجزائر

الوطن بالإضافة إلى ذلك صدور المرسوم رقم 63-254 المؤرخ في 10/07/1963 المنظم للرياضة والجمعيات الرياضية، حيث نجد في مقتضياته القانون رقم 62-157 والقانون الصادر بتاريخ 01/07/1901 المتعلق بالجمعيات (القانون الفرنسي) الذي تنص مادته الأولى على أن الجمعيات الرياضية يمكن أن تنشأ بصفة حرّة في إطار أحكام القانون الفرنسي 190. ⁶

ثانيا: 1976-1988 الإصلاح الرياضي

عرفت المرحلة الممتدة من 1976 إلى 1988 بالمرحلة الحاسمة في تاريخ الرياضة الجزائرية، حيث أنها تميزت بصدور ميثاقين وطنيين، ميثاق 1976 وميثاق 1986 ، بالإضافة إلى صدور كل من الدستور وتقنين التربية البدنية والرياضية في 1976.

بعد المصادقة الشعبية على الميثاق الوطني في 27 يونيو 1976، انطلق الشعب الجزائري في مسيرته نحو الرقي. فالدستور أحد الأهداف الكبرى المسطرة في الميثاق الوطني فإعداده وتطبيقه استمرار وتنمية لذلك العمل الذي تواصل، منذ التصحيح التاريخي في 19 يونيو 1965، من أجل أن تقيم الأمة دولة منظمة على أساس عصري ديمقراطي. وهذا ما يبرر مشاركة الجماهير الشعبية في تسيير الشؤون العمومية.

من خلال ما قلناه يتضح لنا أن الميثاق الوطني (1976) (يعد بمثابة الإطار المرجعي للسياسة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر، دون أن ننسى أيضا اهتمامه بالتربية البدنية والرياضية من خلال انتهاجه سياسة جديدة وجريئة في ميدان الرياضة، فبالرجوع إلى مضمونه وبالتحديد الباب السابع الذي يحمل عنوان "الأهداف الكبرى للتنمية" تجده ينص على:

«إنّ التربية البدنية للشبيبة وللشعب بصفة عامة، تعتبر شرطا ضروريا لصيانة الصحة وتحسينها، وتعزيز القدرة على العمل، ورفع مستوى القدرة الدفاعية للأمة، في نهاية الأمر، وبهذا الصدد، فإنّ من مبادئ الاشتراكية اعتبار التربية البدنية منفعة لا تقل ضرورة عن التعليم، وأحد الحقوق التي يتعين على الدولة أن تؤمنها للمواطنين وللشباب منهم خاصة، والثورة الجزائرية تتبنى هذا المبدأ كلية، وسوف تنفذه تدريجيا حسبما تسمح به إمكانيات البلاد، وسوف تنتهج بهذا الصدد سياسة التشجيع على ممارسة الرياضة.

إنّ الرياضة، فضلا على المزايا التي توفرها للفرد، تيسر وتطور خصالا معنوية هامة مثل الروح الجماعية والأخوة وحسّ التضامن، والتعود على العلاقات الاجتماعية، وبهذه الكيفية لا تعتبر الرياضة مجرد تسلية، إنها تتأكد في نطاق مفاهيم العصر، بوصفها أحد الفروع الأساسية لكل سياسة تتناول تكوين الإنسان. ⁷

التنظيم القانوني للبرامج الرياضية الترويحية في الجزائر

بما أن الرياضة شرط أساسي لصيانة صحة الفرد، يجب على المؤسسات التعليمية أن تضمن المنشآت اللازمة لممارسة الأنشطة الرياضية، ونفس الشيء بالنسبة للمدن والقرى فيجب أيضا أن تزود بمركبات رياضية، وهذا لا يتحقق إلا بتخصيص اعتمادات مالية كبيرة التي تتكفل الدولة بضمانها وهذا ما نص عليه الميثاق الوطني الذي لم يعتبر الاعتمادات المالية المخصصة للميدان الرياضي خسارة للبلد بل اعتبرها بالإضافة إلى كونها تدخل ضمن السياسة الاجتماعية للثورة، وتعمل على صهر إنسان جديد، فهي تساهم في تحقيق تعزيز واستثمار أفضل لأحسن رأسمال تملكه الأمة ألا وهو شببيتها ومواطنوها.

بعد صدور الميثاق الوطني، صدر الأمر رقم 76-81 المؤرخ في 23 أكتوبر 1976 المتضمن قانون التربية البدنية والرياضية⁸ سمي هذا الأمر تقنيا لأنه يعالج تقريبا جميع المسائل المتعلقة بالرياضة إذ يحتوي على ستة 06 أبواب، كل باب مقسم إلى فصول وهو بذلك يضم 86 مادة التربية البدنية والرياضية جزء مهم من النظام الشامل للتربية الوطنية، وهي حق لجميع المواطنين، فهي تساعد على تنمية القدرات المنتجة لدى العمال المفكرين واليديرين، كما أنها وسيلة لتعبئة الجماهير الشعبية وحثها على الدفاع عن مكاسب الثورة الاشتراكية.

بالرجوع إلى المواد 1، 2، و 4 من تقنين التربية البدنية والرياضية، تعتبر التربية البدنية والرياضية حقا وواجبا، من هنا أصبح تنظيمها إجباريا في جميع قطاعات النشاط الوطني، بالإضافة إلى كونها مهمة وطنية يساهم فيها كل الأشخاص مكونين بذلك الحركة الرياضية الوطنية.

التجهيز والمعدات الرياضية

يفهم من خلال المواد 58، 59، 57 من الأمر رقم 76-81 حرص الدولة على أن إدراج مساحات اللعب ومنشآت رياضية متنوعة ومكيفة في كل من المجموعات السكنية الحضرية منها والريفية، بالإضافة إلى وجوب وجودها في مؤسسات التعليم أو مراكز التكوين.

ثالثا : من 1989 - 1994 إعادة بعث الرياضة

تميزت هذه المرحلة بصدور القانون رقم 89-03 المؤرخ في 14 فبراير 1989 المتعلق بتنظيم المنظومة الوطنية للتربية البدنية والرياضية وتطويرها .هذا القانون ألغى الأمر رقم 76-81 بموجب المادة 84 التي تنص « تلغى كل أحكام المخالفة لهذا القانون لاسيما أحكام الأمر رقم 76-81 المؤرخ في 23 أكتوبر 1976 والمتضمن قانون التربية البدنية والرياضية.»

التنظيم القانوني للبرامج الرياضية الترويحية في الجزائر

يتكون القانون رقم 89-03 من 85 مادة، موزعة على 07 أبواب واستند على 33 تأشيرة. ومن بين أسباب ظهور هذا القانون الظروف السياسية والاقتصادية الخانقة التي عاشتها الجزائر في نهاية الثمانينات من القرن الماضي بعد انهيار أسعار النفط. ففي هذه المرحلة تم وضع نهاية لعهد الحزب الواحد والاقتصاد الموجه ودخول مرحلة الانفتاح السياسي والإعلامي والاقتصادي، والتي تزامنت أيضا مع انهيار المعسكر الشيوعي، بالإضافة إلى ظهور القانون رقم 88-01 المؤرخ في 12 يناير 1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية وتخلي المؤسسات العمومية عن تمويل النشاطات الرياضية.

إن القانون الجديد رقم 89-03 الصادر بتاريخ 14 فيفري 1989 المتضمن تنظيم المنظومة الوطنية للتربية البدنية والرياضية وتطويرها، تناول قضايا التربية البدنية والرياضية من خلال 85 مادة. إذ جاء في مادته الثانية تعريف لمصطلح جديد ألا وهو المنظومة الوطنية للتربية البدنية والرياضية «تعتبر المنظومة الوطنية للتربية البدنية والرياضية مجموعة الممارسات المدرجة في سياق دائم التطور منسجم، متدرج ومندمج في المحيط السياسي، والاقتصادي والاجتماعي الثقافي يراعي القيم الإسلامية⁹». أما المادة الثالثة فعددت أهداف المنظومة الوطنية للتربية البدنية والرياضية والمتمثلة في:

- تفتح شخصية المواطن بدنيا وفكريا.
- تربية الشباب.
- المحافظة على الصحة وتطوير الكفاءات الدفاعية.
- إثراء الثقافة الوطنية بإنتاج القيم الثقافية والمعنوية.
- تحقيق مثل التقارب، والتضامن، والصداقة، والسلم بين الشعوب.
- التحسين المستمر لمستوى النخبة قصد ضمان التمثيل المشرف للبلاد على الساحة الرياضية الدولية.

اعتبرت المادة 4 من الأمر 89-03 أن الألعاب والرياضات التقليدية جزء لا يتجزأ من المنظومة الوطنية للتربية البدنية والرياضية.

من خلال تفحصنا للقانون رقم 89-03 يمكننا تصنيف الممارسات الرياضية إلى أربعة أشكال هي:

- الممارسة التربوية الجماهيرية.
- الممارسة الترفيهية الجماهيرية.
- الممارسة التنافسية الجماهيرية.
- الممارسة الرياضية للنخبة

رابعا : من 1995 - 2003 الأمر رقم 95-09 المؤرخ في 25 فبراير 1995 المتعلق بتوجيه المنظومة الوطنية للتربية البدن والرياضية وتنظيمها وتطويرها

نتطرق في هذه المرحلة إلى الأمر رقم 95-09 المؤرخ في 25 فبراير 1995 المتعلق بتوجيه المنظومة الوطنية للتربية البدنية والرياضية وتنظيمها وتطويرها .هذا الأمر الذي ألغى القانون رقم -03 89 بموجب مادته 131 التي تنص «تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا الأمر، لاسيما أحكام القانون رقم 89-03 المؤرخ في 14 فبراير 1989 والمذكور أعلاه».

جاء الأمر رقم 95-09 لتغطية النقائص، والثغرات، والسلبات التي كانت موجودة في محتوى القانون رقم 89-03 المتعلق بتنظيم المنظومة الوطنية للتربية البدنية والرياضية وتطويرها .يتكون هذا الأمر من 132مادة، موزعة عبر ثمانية 08 أبواب، أشّر على هذا القانون بـ 37 تأشيرة فالمشرع الجزائري يسعى دوما لمواكبة التغيرات والتطورات التي يشهدها المجتمع .وهذا ما استخلصناه من محتوى الأمر رقم 95-09 حيث نجد المشرع يؤكد فيه على أهمية وضرورة ممارسة التربية البدنية والرياضية، وذلك من خلال تحديد الأهداف والأحكام العامة للمنظومة الوطنية للتربية البدنية والرياضية والمتمثلة في:

تفتح شخصية المواطنين فكريا وتهيئتهم بدنيا والمحافظة على صحتهم.

تربية الشبيبة وترقيتها اجتماعيا وثقافيا.

تطوير مثل التقارب والصدقة والتضامن باعتبارها عوامل التماسك الوطني.

محاربة الأمراض الاجتماعية بترقية القيم الأخلاقية المرتبطة بالخلق الرياضي.

التمثيل المشرف للوطن في محافل المنافسات الرياضية الدولية.

تنظيم الممارسات البدنية والرياضية وهياكل المنظومة الوطنية للتربية البدنية والرياضة

تنظيم الممارسات البدنية والرياضية

تنص المادة 4 من الأمر رقم 95-09على «تختلف الممارسات البدنية والرياضية حسب طبيعتها

وكثافتها والأهداف المتوخاة منها وهي منظمة حسب الأشكال التالية:

التربية البدنية والرياضية

النشاط البدني والرياضي الترفيهي

رياضة النخبة وذات المستوى العالي»¹⁰

1- النشاط البدني والرياضي الترفيهي

التنظيم القانوني للبرامج الرياضية الترويحية في الجزائر

عرفت المادة 7 هذا النشاط بوصفه ترفيهيا فعالا، وإراديا حرا أو منظما، يهدف إلى تفتح شخصية الفرد ثقافيا وهيئته بدنيا، وهو منظم ومطور لا سيما خارج الأوساط التربوية وعلى أساس برامج تحفيزية تطبقها المؤسسات والهيئات العمومية أو الخاصة، المعنية.

ويلاحظ أن المشرع قد أعطى للمؤسسات الخاصة إمكانية تنظيم نشاط بدني رياضي وترفيهي، بعدما كانت الممارسة الترفيهية الجماهيرية التسمية الواردة في قانون 89-03 لا تشير إلى الخواص، وهو يؤكد السياسات العمومية في اتجاه الانفتاح على المبادرة الخاصة والتحول نحو اقتصاد السوق والليبرالية.

وحددت المادة 8 أن الدولة والجماعات المحلية تساهم في ترقية النشاطات الرياضية الترفيهية لاسيما بدعم الأنشطة الرياضية في الوسط المباشر على مستوى الأحياء والتجمعات السكنية، كما تساهم في تثمين الألعاب والرياضات التقليدية.

المطلب الأول: مرحلة قانون التربية البدنية الرياضية وتنظيمها

أولا: قانون التربية البدنية والرياضة 2004

لقد جاء القانون رقم 04-10 المؤرخ في 27 جمادى الثانية 1425 الموافق لـ 14 غشت 2004 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة ليؤكد دور التربية البدنية والرياضة في التربية والتفتح الفكري للمواطنين وتهيئتهم بدنيا، والمحافظة على صحتهم وترقية الشباب اجتماعيا وثقافيا. واعتبارها حقا معترفا به لكل المواطنين دون تمييز.

1- التربية البدنية والرياضة

عالجها المشرع الجزائري في 10 مواد تناول فيها إلزامية تعليم التربية البدنية والرياضية يعد تعليم التربية البدنية والرياضة إجباري في جميع أطوار التعليم والتكوين، وفي مختلف القطاعات والمؤسسات والمراكز ولمختلف الأعمار والشرائح الاجتماعية دون تمييز ويستثنى من أداء هذا النشاط مَنْ أعفاه ترخيص طبي مسبق، لهذا يدرج تدريسها في برامج التربية والتكوين والتعليم المهنيين وتتوج بامتحانات. كما نصّ المشرع الجزائري على جواز ممارسة التربية البدنية والرياضة في التعليم التحضيري، بينما نصّ على وجوب ممارستها في أوساط التعليم والتكوين العالين، المؤسسات الخاصة بالأشخاص المعوقين وذوي العاهات ومؤسسات إعادة التربية والوقاية وكذا المؤسسات العقابية¹¹.

2- الرياضة للجميع

كرّس المشرع شعار الرياضة للجميع من أجل ترقية الصحة العمومية، وإدماج الشباب اجتماعيا، ومحاربة الآفات بكل أشكالها، ولتحقيق ذلك تسهر الدولة والجماعات المحلية على إنشاء مركبات رياضية جوارية وتهيئتها وتطويرها.

دعم المشرع هذه المبادرة بإنشاء اتحادية وطنية للرياضة للجميع واتحادية وطنية للرياضة والعمل، الأولى تنظم التربية البدنية والرياضة والتسلية والرياضة الترفيهية الحرة أو المنظمة لفائدة المواطنين دون تمييز فى السن أو الجنس. أما الثانية فتتنظم التربية البدنية والرياضة لصالح العمال وفى وسط الشغل¹² حسب المادة 20 من نفس القانون يقع على عاتق الدولة والجماعات المحلية المحافظة على الممارسات البدنية والرياضية التقليدية.

ثانيا : القانون رقم 13-05 المؤرخ فى 2013/07/23 المتعلق بتنظيم الأنشطة البدنية والرياضية وتطويرها

- وضع قانون الرياضة الجديد إطار مرجعي أكثر دقة لتنظم الأنشطة البدنية والرياضية؛
- جاء لتطبق إستراتيجية جديدة لتطوير الأنشطة الرّاضة، بالاعتماد على عنصر التكوين الذى اعتبره ركيزة أساسية فى السياسات الرياضية؛
- استحدث هذا القانون تنظيم رياضات أخرى؛
- وضع عدة آليات وأجهزة بهدف مكافحة تعاطي المنشطات؛
- كرس البحث عن المنافسة النزيهة والأداء الرياضي الشرف شرف الميثاق الاولمبي، والأخلاقيات الرياضية، عن طريق وضع مجموعة من الأحكام الجزائية بغية محاربة الرشوة والتلاعب بنتائج المنافسات؛
- وضع هذا القانون ضوابط جديدة لمحاربة ظاهرة العنف التى عانت منها المنشآت الرياضية والتي أثرت سلبا على سمعة الرياضة والرياضيين فى مختلف التخصصات؛
- اعتمد هذا القانون على الاحتراف كنظام لتطوير الممارسة الرياضية؛
- فتح هذا القانون المجال للاستثمار الأجنبي فى قطاع الرياضة وفق قواعد الاستثمار الأجنبي المعمول بها؛
- شجع هذا القانون اللجوء إلى التحكيم (محكمة التحكيم) كطريق بديل لحل النزاعات الرياضية على المستوى الوطنى، دون إقصاء الهيئات الدولية لحل النزاعات وفقا للعلاقات الرياضية الدولية¹³.

الخاتمة:

إن الأهمية التي أولتها المنظومة التشريعية الجزائرية للبرامج الرياضية الترويحية، وهذا إن دل على شيء يدل على أن المشرع الجزائري عجز على مواكبة تطورات التربية البدنية والرياضية وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى العجز الوطني على مواكبة التحولات في المجالات الأخرى السياسية والاقتصادية وخاصة التسيير هذا من جهة، و من جهة أخرى الجهاز التنفيذي في الدولة الجزائرية الساهر على إعداد و تنفيذ القوانين والمراسيم والتشريعات لا يبدي اهتماما كبيرا بالقطاع على الرغم من الاشارات التي يحملها اتجاه القطاع الرياضي، إذ لا يزال يرى أن التربية البدنية والرياضية لا تتجاوز كونها وسيلة ممتازة للترويح والاسترخاء.

أما في بلادنا فتعيش هذه الأخيرة مشاكل متعددة، حيث أن أهميتها ليست مدركة لدى الجميع، كما أن المنشآت الرياضية التي هي في تدهور أكثر فأكثر، والعتاد الرياضي غالبا غير كافي بالنظر إلى التزايد في عدد التلاميذ وأكثر من هذا المرحلة الصعبة التي مرت بها البلاد والأزمة الاقتصادية 1988، والحوادث التي حصلت في تلك الفترة وأدخلت البلاد في دوامة من العنف طيلة عشرية من الزمن. كل هذه الأسباب جعلت التشريعات الرياضية مجرد حبر على ورق فقط.

التوصيات

- يجب تدعيم القوانين التشريعية الخاصة بالبرامج الرياضية الترويحية بقوانين تنفيذية تعمل على تطبيق أحكام القوانين الأم.
- يجب تعميم التربية البدنية والرياضية في الجهاز التربوي منذ الروضة.
- ضرورة إعادة النظر في برنامج التربية البدنية والرياضية، بمعنى ضرورة إدخال هذه المادة في الطورين الأول والثاني بصفة منتظمة وإلزامية وتحت إشراف أساتذة ذوي اختصاص وكفاءات ميدانية.
- إلزام البلديات بتخصيص أراضي في المدن والأرياف لإقامة الملاعب والمساحات قرب المدارس، أو بداخلها لتمكين التلاميذ من ممارسة الأنشطة الرياضية المختلف.
- إنعاش وبعث الجمعيات البلدية للرياضة.
- وجوب التنسيق بين وزارة التربية الوطنية ووزارة الشباب والرياضة من أجل المساعدات السنوية.
- مراجعة ورفع حصة تمويل الممارسة الرياضية.
- ضرورة توفير ميزانية خاصة وإعانات مادية لمختلف الهيئات التي تسهر على تنظيم الرياضة المدرسية من أجل تأطير أفضل لمختلف فعاليات ومهرجانات الرياضة والتي تبرز من خلالها الكثير من المواهب الرياضية.

التنظيم القانوني للبرامج الرياضية الترويحية في الجزائر

- مراجعة المساعدات الممنوحة من طرف وزارة الشباب والرياضة في مجال التجهيزات.
- تنويع الرياضات بمختلف أشكالها على مستوى المؤسسات التربوية وهذا حتى يتمكن عدد كبير من الشباب من ممارسة الرياضة.
- زيادة تمويل المشاريع الانجازية لصالح الرياضة.
- منح جوائز تحفيزية في للمتفوقين رياضيا.
- اعادة تهيئة المنشآت الرياضية.
- وضع تحت تصرف وزارة التربية الوطنية المنشآت التابعة لوزارة الشباب والرياضة لاسيما منها المركبات الجوية المتواجدة قرب المؤسسات التربوية.
- تعميم إنشاء الجمعيات الثقافية والرياضية على مستوى كل التراب الوطني وتدعيمها.
- توطيد الرابطة المدرسية بوضع تحت تصرفها موظفين مؤهلين.
- إعادة النظر في الميزانية حتى يتسنى للمؤسسات التربوية والجمعيات اقتناء العتاد الرياضي.

الهوامش

- ¹ ابو عزيز محمد، مدى إسهامات الممارسة الترويحية الرياضية على بعض المتغيرات النفسية وعلاقتها بالتوافق المهني لدى أساتذة التعليم المتوسط، أطروحة دكتوراه، معهد التربية البدنية والرياضية جامعة مستغانم. 2018.
- ² طه عبد الرحيم طه، مدخل إلى الترويح، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية مصر، 2006، ص 58.
- ³ السيد محمد شعلان، فاطمة سامي ناجي، التربية الرياضية والمسكرات للأطفال، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2011، ص 4
- ⁴ حنة الهاشمي، أثر برنامج رياضي ترويحي مقترح على خفض قلق الامتحان لدى تلاميذ المرحلة الثانوية (17-18 سنوات)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، معهد العلوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية جامعة المسيلة، 2018، ص 142.
- ⁽¹⁾ محمد محمد الحماحمي، الترويح بين النظرية والتطبيق، مركز الكتاب للنشر، ط2، القاهرة، 1998، ص 29.
- ⁶ أوس عبد العزيز، نظام التربية البدنية والرياضية من خلال التشريع الرياضي الجزائري في المنظومة التربوية الوطنية: دراسة وصفية لمرحلة ما بعد استرجاع السيادة الوطنية، 1962-2004، رسالة ماجستير، معهد التربية البدنية والرياضية، جامعة الجزائر، 2007-2008 ص 10.
- ⁷ الجريدة الرسمية، العدد 61، الصادرة بتاريخ 30 يوليو 1976 المتضمنة الميثاق الوطني، ص 969.
- ⁸ الجريدة الرسمية، العدد 90، الصادرة بتاريخ 10 نوفمبر 1976 المتضمنة قانون التربية البدنية والرياضية.
- ⁹ الأمر رقم 76-81 المؤرخ في 23 أكتوبر 1976 المتضمن قانون التربية البدنية والرياضية، المادة 33، ص 1256.
- ¹⁰ الأمر رقم 95-09 المؤرخ في 25 رمضان 1415 الموافق لـ 25 فبراير 1995 المتعلق بتوجيه المنظومة الوطنية للتربية البدنية والرياضية وتنظيمها وتطويرها، ص 7.
- ¹¹ القانون رقم 04-10 المؤرخ في 14 غشت 2004 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة، ص 9.
- ¹² المرجع السابق المادتان 17 و 18، ص 13.

التنظيم القانوني للبرامج الرياضية الترويحية في الجزائر

¹³ الجريدة الرسمية العدد 39 الصادر في 31 يوليو 2013 المتضمن القانون رقم 05-13 المتعلق بتنظيم الأنشطة البدنية والرياضية وتطويرها.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: النصوص القانونية

- 1- الجريدة الرسمية، العدد 61، الصادرة بتاريخ 30 يوليو 1976 المتضمنة الميثاق الوطني.
- 2- الجريدة الرسمية، العدد 90، الصادرة بتاريخ 10 نوفمبر 1976 المتضمنة قانون التربية البدنية والرياضية.
- 3- الأمر رقم 76-81 المؤرخ في 23 أكتوبر 1976 المتضمن قانون التربية البدنية والرياضية، المادة 33.
- 4- الأمر رقم 95-09 المؤرخ في 25 رمضان 1415 الموافق لـ 25 فبراير 1995 المتعلق بتوجيه المنظومة الوطنية للتربية البدنية والرياضية وتنظيمها وتطويرها.
- 5- القانون رقم 04-10 المؤرخ في 14 غشت 2004 المتعلق بالتربية البدنية والرياضية.
- 6- الجريدة الرسمية العدد 39 الصادر في 31 يوليو 2013 المتضمن القانون رقم 05-13 المتعلق بتنظيم الأنشطة البدنية والرياضية وتطويرها.

ثانياً: الكتب

- 7- طه عبد الرحيم طه، مدخل إلى الترويح، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية مصر، 2006.
- 8- السيد محمد شعلان، فاطمة سامي ناجي، التربية الرياضية والمسكرات للأطفال، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2011.
- 9- محمد محمد الحماحي، الترويح بين النظرية والتطبيق، مركز الكتاب للنشر، ط2، القاهرة، 1998.

ثالثاً: الرسائل والمذكرات

- 10- بوعزيز محمد، مدى إسهامات الممارسة الترويحية الرياضية على بعض المتغيرات النفسية وعلاقتها بالتوافق المهني لدى أساتذة التعليم المتوسط، أطروحة دكتوراه، معهد التربية البدنية والرياضية جامعة مستغانم. 2018.



التنظيم القانوني للبرامج الرياضية الترويحية في الجزائر

- 11- حنة الهاشمي، أثر برنامج رياضي ترويحي مقترح على خفض قلق الامتحان لدى تلاميذ المرحلة الثانوية (17-18 سنوات)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، معهد العلوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية جامعة المسيلة، 2018.
- 12- أوس عبد العزيز، نظام التربية البدنية والرياضية من خلال التشريع الرياضي الجزائري في المنظومة التربوية الوطنية: دراسة وصفية لمرحلة ما بعد استرجاع السيادة الوطنية، 1962-2004، رسالة ماجستير، معهد التربية البدنية والرياضية، جامعة الجزائر، 2007-2008.